دور السياسات الزراعية في تنمية دخول المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي

د/ محمد علي محمد سكر د/ زكي إسماعيل زكي نصار د/ عصام صبري سليمان علي
باحث باحث أستاذ الاقتصاد المساعد
قسم الدراسات الاقتصادية – شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – مركز بحوث الصحراء

مقدمة

يمثل القطاع الزراعي أهمية كبري بين قطاعات الإقتصاد القومي، حيث يمد الإنسان بالغذاء والكساء، كما يقدم المواد الأولية للقطاع الصناعي، بالإضافة إلي أنه مصدراً هاماً للحصول علي العملات الأجنبية، وقد ساهم هذا القطاع بحوالي ٢٨٢,٤ مليار جنية تمثل نحو 17% من إجمالى الناتج القومى البالغ نحو ١٦٧٧,٤ مليار جنية عام ٢٠١٣، وبلغت قيمة الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي حوالي ١٦٥، ٩٧,٨، ١٩,٦ مليار جنية بنسب بلغت نحو ٥٨,٤%، ٣٤,٦%، ٧% علي الترتيب من جملة قيمة الإنتاج الزراعي، وفيما يتعلق بأهم المحاصيل الإستراتيجية والمتمثلة في القمح، الذرة الشامية، الأرز والقطن فبلغ إجمالي قيمة إنتاجها خلال عام ٢٠١٣ حوالي ٥٦,٧ مليار جنية بنسبة بلغت نحو ٣٤,٤% من قيمة الإنتاج النباتي، وقد ساهم كل من تلك المحاصيل بحوالي ٢٤,٥، ١٧,٨، ١٢,١، ٢,٣ مليار جنية بنسب بلغت نحو ١٤,٨%، ١٠,٨%، ٧,٣%، ١,٤%، على الترتيب من قيمة الإنتاج النباتى، وقد ساهمت قيمة محصول القمح بحوالى ٤٠,٣٦% من قيمة المحاصيل الشتوية والبالغة حوالى ٦٠,٧ مليار جنية، وقد ساهمت محاصيل الذرة الشامية، الأرز والقطن بحوالى ٧٠,٩% من قيمة المحاصيل الصيفية والبالغة حوالى ٤٥,٤ مليار جنية خلال نفس العام.

يتأثر الإنتاج الزراعي كغيره من الأنشطة الإقتصادية بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة، وفى نفس الوقت فإنه في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي من ترك الحرية للمزارع في زراعة أرضه بما يرغب من المحاصيل وإتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية في ضوء آليات العرض والطلب وحركة الأسعار بالأسواق دون تدخل من جانب الدولة، بالإضافة إلى خضوع المحاصيل الزراعية لظروف التجارة الحرة في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية التي تؤثر في كل من إنتاج وتصدير وإستيراد المحاصيل المختلفة، وتتأثر رغبة المزارعين في تحديد زراعتهم لأي من المحاصيل بتدخل الحكومة من خلال سياساتها الزراعية بفرض الضرائب أو دعم مستلزمات الإنتاج، أو إعلان أسعار ضمان تقترب من الأسعار العالمية لتلك المحاصيل، والتي قد تؤثر بالتالي على عوائد الحكومة وحصيلتها من النقد الأجنبي، ومردود ذلك الإقتصادي على الدولة في صورة تحقيق فائضاً أو عجزاً في الميزان التجاري للدولة.

مشكلة البحث

على الرغم من أن القطاع الزراعى المصرى كان أول القطاعات الإقتصادية التى تم فيها تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى، فإن عمليات الإنتاج الزراعى مازالت تعانى من بعض الإختلالات الهيكلية فى أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعى، وأسواق العمل الزراعى، وأسواق السلع الزراعية، وفى ظل تلك المعوقات أصبحت مشكلة إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى من بعض السلع الزراعية خاصة الغذائية منها من أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى، وتحد من إمكانيات تحقيق المعدلات الضرورية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل السياسات الإنتاجية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن فى ظل المتغيرات التى تؤثر على الأسعار المحلية والعالمية من خلال تقدير معاملات الحماية الأسمية والفعالة، ومعاملات تكلفة الموارد المحلية، ومن ثم إستخدام تلك المعاملات فى تقدير مصفوفة تحليل الساسيات الزراعية

لكل محصول منها، وبالتالى الوقوف على مؤشرات الحماية السعرية لكل من المنتج والمستهلك، وأيضاً الميزة النسبية لإنتاج كل محصول.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

يعتمد البحث على عدة أساليب بحثية لتحقيق أهدافه، تتمثل في التحليل الإقتصادي الوصفي لشرح ووصف المتغيرات البحثية، بالإضافة إلى إستخدام أسلوب التحليل القياسي، وتقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الحماية التي يتمتع بها منتجي محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن، ومدى تحمل الدولة لأعباء دعم هذه المحاصيل سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائي أو لمستلزمات الإنتاج، ومن ثم إظهار التشوهات الحادثة في كل من أسواق المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998-2013)، وفيما يلي توصيف لبعض مفاهيم النظرية الإقتصادية والنماذج الإحصائية التي يتم إستخدامها في البحث والمؤشرات الإقتصادية المحسوبة منها:-

أولاً : مفهوم مصفوفة تحليل السياسات (Policy Analysis Matrex)

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات التقليدية المستخدمة فى تحليل السياسات الزراعية (خاصة السياسات السعرية) وهى تقيس التشوهات السعرية الحادثة في إقتصاديات سلعة من السلع، وتبين الكفاءة الإقتصادية في إستخدام الموارد المتاحة فى ظل النشاط السلعى، كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لمحصول معين بالربحية الإقتصادية لنفس المحصول فى ضوء أن المحصول يخضع لظروف التجارة الحرة ويمكن تعريف مصفوفة السياسات الزراعية بأنها إطار متناسق لتحليل تشوهات الأسواق وسياسات التدخل بما يساعد على قياس كفاءة التأثيرات الناتجة عن سياسة تدخل الدولة على كل من المنتج والمستهلك والمجتمع ككل، كما تعتبر أداة فعالة عند قياس مدى التعارض والتوافق بين أهداف السياسة الزراعية ووسائل تنفيذها بالقدر الذى يعكس أرباح وخسائر المنتج ومنفعة المستهلك، وتعتمد مصفوفة تحليل السياسات للمحاصيل الزراعية على بنود التكاليف الإنتاجية والعوائد الإقتصادية لهذه المحاصيل وتقييمها مالياً وإقتصادياً، ثم وضع ذلك فى جدول يسمى مصفوفة تحليل السياسات لقياس أثر السياسة الزراعية على المحصول، وعليه توجد أسس لبناء مصفوفة تحليل السياسات حيث تقسم التكاليف إلى مدخلات قابلة للإتجار وأخرى غير قابلة للإتجار يطلق عليها الموارد المحلية، ويحسب الربح والعائد ونوعى التكاليف بإستعمال كل من أسعار السوق والأسعار الإقتصادية.

ثانياً: مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات

يحتاج بناء مصفوفة تحليل السياسات إلى إشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية، وتشتمل تلك المعاملات على معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج، ومعامل الحماية الأسمى للمنتجات للمحصول (ومعامل الحماية الفعال، ومعامل الميزة النسبية) معامل تكلفة الموارد المحلية ويتم تقدير تلك المعاملات كالتالى:

١- **معامل الحماية الأسمى للمنتجات** Nominal Protection coefficient of Tradable Output **(NBCO)** :

ويقيس هذا المعامل مدى إنحراف الأسعار المحلية عن نظيرتها العالمية، وذلك للتعرف على أثر تدخل الحكومة فى السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض ضرائب غير مباشرة عليه، فإذا زاد معامل الحماية الإسمى عن الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن المنتج يتلقى دعماً، بينما فى حالة إنخفاض المعامل عن الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية، فى حين إذا تساوى المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية وعادلة.

معامل الحماية الأسمى للمنتجات(م) = عائد المحصول بسعر السوق (حالياً)/ عائد المحصول بسعر الظل(إقتصادياً)

إذا كان م > ١ فهذا يعنى أن المنتج يتلقى دعماً

إذا كان م < ١ فهذا يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمنية

أما إذا كان م = ١ فهذا يعنى أن السياسة الزراعية حيادية أو عادلة

٢ – معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج Nominal Protection Coefficient of Tradable Input **(NBCD) :**

ويشير هذا المعامل إلى النسبة بين تكلفة المدخلات المتبادلة تجارياً بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الإقتصادية، وفى حالة زيادة قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادلة تجارياً أكبر من نظيرتها العالمية، ويشير ذلك إلى فرض ضرائب ضمنية على تلك المدخلات، بينما يدل إنخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح على أن الأسعار المحلية للمدخلات المتبادلة تجارياً أقل من نظيرتها العالمية، بينما يدل تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح على تساوى الأسعار المحلية والعالمية لتلك المدخلات.

معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج (م)= قيمة المستلزمات بسعر السوق / قيمة المستلزمات بسعر الظل

٣ – معامل الحماية الفعال: (EPC) Effective Protection Coefficient

ويبين هذا المعامل التشوهات السعرية فى كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج على حد سواء أى أنه يقيس صافى أثر السياسة الإقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج وفى حالة زيادة هذا المعامل عن الواحد الصحيح يدل ذلك على تمتع المنتج الزراعى بحماية موجبة وذلك بفرض ضرائب على المستهلك بما يجذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج، بينما فى حالة إنخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على معاناه المنتج الزراعى من حماية سالبة وذلك بفرض ضريبة على المنتج، فى حين إذا تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة حيادية، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظيرتها بسعر الحدود، أى أن الدولة لا تفرض ضرائب على المنتج ولا تدعم المستهلك.

معامل الحماية الفعال (EPC) = القيمة المضافة للسلعة بسعر السوق/ القيمة المضافة للسلعة بسعر الظل

٤ – معامل تكلفة الموارد المحلية: (DRC) Domestic Resource Cost

ويقيس هذا المعامل الكفاءة الإقتصادية الكلية للنشاط الإنتاجى وذلك بمقارنة التكلفة الإقتصادية لإستخدام الموارد المحلية بصافى التدفق الأجنبى المتولد بهذا النشاط، أى أنه يبين الميزة النسبية للسلعة على المستوى القومى من حيث إمكانية إنتاجها محلياً أو الإعتماد على إستيرادها من الخارج، وبالتالى فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود، وفى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة بعض من تكاليف إنتاج هذا المحصول، حيث تفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الإعتماد على إستيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه، بينما في حالة إنخفاض هذا المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على توفير الدولة عملة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محلياً لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجه، ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولاً تصديرياً، أما فى حالة تساوى هذا المعامل بالواحد الصحيح فإنه يشير إلى وضع التوازن، أى أن الدولة لا تحقق أرباحاً أو خسارة من إنتاج المحصول محلياً.

ويتم الإعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى والبنك الأهلى المصري ومنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة (1998–2013)، بالإضافة إلى الإستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.

معامل تلكلفة الموارد المحلية أو (معامل الميزة النسبية) = قيمة الموارد بأسعار الموارد المحلية / القيمة المضافة للسلعة بالأسعار الظلية (الإقتصادية).

إذا كانت م > ١ فهذا يعنى عدم وجود ميزة نسبية للدولة فى إنتاج المحصول

وإذا كانت م < ١ فهذا يعنى أن للدولة ميزة نسبية فى إنتاج المحصول

وإذا كانت م = ١ فهذا يعنى أن الدولة لا تحقق أرباحاً أو خسارة من إنتاج المحصول

نتائج البحث ومناقشتها:-

أولاً: التحليل المالى والإقتصادى لبنود تكاليف إنتاج وعوائد إنتاج من أهم المحاصيل الرئيسية

تتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين هما تكاليف إنتاج الفدان وعوائد الإنتاج مقومان بالقيمة المالية والسعر المزرعى بالسعر المحلى (سعر السوق) والقيمة الاقتصادية (سعر الحدود) لنفس المحصول، ويلاحظ أن عوائد الإنتاج تمثل النواتج أو المخرجات من المحاصيل، وهى عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة من المحصول والسعر المزرعى للوحدة، أما إذا تم إستخدام أسعار الحدود بدلاً من السعر المزرعى ففى هذه الحالة يطلق عليه العائد الفدانى الإقتصادى ويمثل سعر الحدود ذلك السعر الذى يتسلمه العارضون الأجانب بالسوق المحلى لتوصيل السلعة إلى أسواقهم، وعموماً فإن سعر الحدود هو تعديل للسعر العالمى بإستخدام سعر الصرف كما يلى:

سعر الحدود = (السعر العالمى بالعملة الأجنبية x سعر صرف العملة الوطنية) - الضرائب بالأسعار المحلية + الدعم بالأسعار المحلية – تكلفة التداول من الميناء للسوق المحلى – تكاليف التخزين والنقل والتسويق.

ونظراً لأنه قد تم إستكمال تحرير إيجار الأرض الزراعية فى مصر إعتباراً من أكتوبر 1997، وأن قيمة إيجار الأرض تمثل جزءاً هاماً من تكاليف إنتاج المحاصيل الرئيسية محل الدراسة، فقد تم حساب التحليل المالى والإقتصادى لتكاليف وعوائد إنتاج أهم المحصيل الزراعية محل الدراسة (القمح والذرة الشامية والأرز والقطن) خلال الفترة (1998–2013) وتوضح بيانات الجدول (1) التقييم المالى والإقتصادى لبنود تكاليف إنتاج تلك المحاصيل والتى تشمل أجور العمال وإيجار الأرض وأجور حيوانات عمل وأجور الآلات وثمن الأسمدة البلدية وثمن الأسمدة الكيماوية وثمن المبيدات والمصاريف العمومية ومنها يتضح أن:

١- بالنسبة لأجور العمال: توضح بيانات الجدول (1) أن التقييم المالى لبند أجور العمال المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن يفوق التقييم الإقتصادى لأجور العمال المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة(1998–2013) حوالى 452.6، 613.3، 546.2، 915.9 جنيهاً لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن على الترتيب، بينما بلغت متوسط القيمة الإقتصادية حوالى 303.2، 410.9، 366، 613.7 جنيهاً لأجور عمال نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب، الأمر الذى يوضح إرتفاع الأسعار المحلية لأجور العمال الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية.

٢- بالنسبة لأجور الآلات: توضح بيانات الجدول (1) أن التقييم المالى لبند أجور الآلات المستخدمة فى إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن كانت أقل من التقييم الإقتصادي لأجور الآلات المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة (1998–2013) حوالى 352.1، 266، 476.7، 294.1 جنيهاً لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن على الترتيب، بينما بلغت متوسط القيمة الإقتصادية حوالى 387.3، 292.6، 524.4، 323.5 جنيهاً لأجور الآلات المستخدمة فى إنتاج نفس المحاصيل خلال نفس الفترة على الترتيب، الأمر الذى يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية.

٣- بالنسبة لتكاليف مستلزمات الإنتاج: توضح بيانات الجدول (1) أن التقييم المالى لمتوسط تكاليف مستلزمات إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوى خلال الفترة (1998–2013) كانت أقل من نظيرتها المحسوبة بالتقييم الإقتصادى لنفس المحاصيل خلال نفس الفترة، الأمر

الذى يوضح استمرار تحمل الدولة لعبء دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل خلال تلك الفترة تشجيعاً لاستمرار زراعتها والتوسع في إنتاجها حيث كانت الأسعار المحلية لتلك المستلزمات أقل من الأسعار العالمية لها خلال فترة الدراسة.

جدول (١): التقييم المالي والإقتصادى لبنود تكاليف إنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية في مصر لمتوسط الفترة (1998–2013)

(جنيه / فدان)

المحصول / بنود التكاليف	القمح		الذرة الشامية		الأرز		القطن	
	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى*	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى*	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى*	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى*
أجور العمال	452.6	303.2	613.3	410.9	546.2	366	915.9	613.7
أجور حيوانات عمل	4.7	4.7	3.1	3.1	36.4	36.4	1	1
أجور آلات	352.1	387.3	266	292.6	476.7	524.4	294.1	323.5
أسمدة بلدية	52.3	52.3	120	120	17	17	133	133
أسمدة كيماوية	237	260.7	298	327.8	210	231	377	414.7
مبيدات	52	62.4	42	50.4	95	114	97	116.4
ثمن التقاوى	123	129.2	135	141.8	138	144.9	99	104
مصاريف عمومية	131	131	132	132	146	146	210	210
جملة التكاليف بدون إيجار	1404.7	1330.8	1609.4	1478.6	1665.3	1579.7	2127	1916.3
إيجار الأرض	974	974	777	777	1135	1135	1115	1115
إجمالى التكاليف	**2378.7**	**2304.8**	**2386.4**	**2255.6**	**2800.3**	**2714.7**	**3242**	**3031.3**

- * تم حساب القيمة الإقتصادية بإستخدام المعاملات 1.05 : للتقاوى ، 1.1 للسماد الكيماوى ، 1.2 للمبيدات ، 0.67 لعنصر العمل البشرى ، 1.1 للآلات.

المصدر: حسبت من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

ثانياً: التحليل المالى والإقتصادى لعوائد إنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية

توضح بيانات الجدول (2) التقييم المالى لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998–2013) والمحسوبة بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل، مقارنة بالتقييم الإقتصادى للعوائد الكلية لنفس المجموعة من المحاصيل خلال نفس الفترة والمحسوبة بأسعار الحدود لكل محصول منها، وقد بينت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت أقل من العوائد الإقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة، حيث بلغت العوائد المالية حوالى 4691.3 ، 4366.1 ، 5355.2 ، 5008.9 جنية للفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن كمتوسط للفترة (1998–2013) على الترتيب، بينما بلغت متوسط العوائد الإقتصادية حوالى 5982.5 ،5845.7، 7161.6، 6673.9 جنية لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب، ويبين ذلك أن منتجى تلك المجموعة من المحاصيل الإستراتيجية قد ظلـــوا يتحملون ضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين القيمة الإقتصادية القيمة المالية لإنتاجهم من المحاصيل وذلك على الرغم من تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى بصورة كاملة بالنسبة لإنتاج وتجارة تلك المحاصيل.

ثالثاً: نتائج مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة

تم تكوين مصفوفات تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الدراسة (القمح، الذرة الشامية، الأرز، القطن) خلال الفترة (1998–2013) للوقوف على توجهات السياسة الزراعية التى إنتهجتها الدولة بعد التحرير الكامل لإنتاج وتجارة السلع الزراعية والتى تتضمن مدى إنحراف الأسعار المحلية لتلك المحاصيل عن الأسعار العالمية، وكذلك الوقوف على مدى وجود تشوهات سعرية فى أسواق مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل أو الميزة النسبية لتلك المحاصيل متمثلة فى الإيرادات المحققة من كل منها. وتوضح بيانات الجداول (3-6) مصفوفات

تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل القمح، الذرة الشامية، الأرز والقطن على الترتيب خلال الفترة (1998-2013) ومنها يتضح أن:

جدول (٢): التقييم المالى والإقتصادى لعوائد إنتاج الفدان من أهم المحاصيل الرئيسية فى مصر لمتوسط الفترة (1998-2013)

المحصول / بنود التكاليف	القمح		الذرة الشامية		الأرز		القطن	
	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى	التقييم المالى	التقييم الإقتصادى
السعر المزرعى للوحدة من المحصول الرئيسي بالجنية	1370	1850	1265	1708	1320	1782	715	965
متوسط إنتاجية الفدان من المحصول الرئيسى	2.69 (طن)	-	3.34 (طن)	-	3.91 (طن)	-	6.66 (قنطار)	-
قيمة إنتاج الفدان من المحصول الرئيسى بالجنية	3685.3	4976.5	4225.1	5704.7	5161.2	6967.6	4761.9	6426.9
قيمة إنتاج الفدان من الناتج الثانوى بالجنية	1006	1006	141	141	194	194	247	247
إجمالي إيرادات الفدان بالجنية	4691.3	5982.5	4366.1	5845.7	5355.2	7161.6	5008.9	6673.9

المصدر: حسبت من:

١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، نشرة الأسعار الزراعية، أعداد مختلفة.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

١- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح

تشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح فى مصر خلال الفترة (1998-2013) والموضحة بالجدول (3) إلى أن:

(١) إجمالى الإيرادات المالية المحققة لمحصول القمح تقدر بحوالى 4691.3 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن القيمة الإقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالى 21.6% حيث بلغت القيمة الإقتصادية لتلك الإيرادات حوالى 5982.5 جنيهاً للفدان، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول القمح كانت سالبة وتقدر بحوالى 1291.2 جنيهاً للفدان، وهو ما يشير إلى أن منتجى القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً لمحصول القمح أقل من نظيره بالأسعار العالمية خلال تلك الفترة.

(٢) تكلفة مستلزمات إنتاج محصول القمح المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى) تقدر بحوالى 412 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن التكلفة الإقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى 8.9% حيث بلغت التكلفة الإقتصادية حوالى 452.3 جنيهاً للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت سالبة بحوالى 40.3 جنيهاً للفدان، ما يشير إلي عدم وجود دعماً لمستلزمات إنتاج محصول القمح، ما يعني أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعار العالمية.

(٣) تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً تقدر بحوالى 1966.7 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تزيد عن التكلفة الإقتصادية بحوالى 6.2% والتي بلغت حوالى 1852.5 جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات الموارد المحلية موجبة بحوالى 114.2 جنيهاً للفدان، وقد يرجع إقتراب قيمة التكلفة المحلية من القيمة الإقتصادية لها إلى أهمية محصول القمح كمحصول إستراتيجى لتحقيق الأمن الغذائى.

(٤) صافى العائد الفدانى لمحصول القمح يقدر بحوالى 2312.6 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهو يقل بحوالى37.1% عن نظيره المحسوب بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالى 3677.7 جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول القمح سالبة بحوالى 1365.1 جنيهاً للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجى القمح فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً لمحصول القمح أقل من

نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالى تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية.

(٥) القيمة المضافة لمحصول القمح بلغت حوالى 4279.3 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل بحوالى 22.6% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية للقيمة المضافة حوالى 5530.2جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات القيمة المضافة لمحصول القمح سالبة بحوالى 1250.9 جنية للفدان، وهو مايشير إلى إنخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجى لمحصول القمح.

جدول (٣): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (1998–2013)

نوع التقييم	إجمالى العائد (جنية/فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنية/فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنية/فدان)	صافى العائد (جنية/فدان)	القيمة المضافة (جنية/فدان)
المالى	4691.3	412	1966.7	2312.6	4279.3
الإقتصادى	5982.5	452.3	1852.5	3677.7	5530.2
التحويلات	-1291.2	-40.3	114.2	-1365.1	-1250.9

المصدر: حسبت من بيانات الجداول أرقام (2,1).

٢- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية

تشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية فى مصر خلال الفترة (1998-2013) والموضحة بالجدول (4) إلى أن:

(١) إجمالى الإيرادات المالية المحققة لمحصول الذرة الشامية تقدر بحوالى 4366.1 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن القيمة الإقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالى 25.3% حيث بلغت القيمة الإقتصادية لتلك الإيرادات حوالى 5845.7 جنيهاً للفدان، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الذرة الشامية كانت سالبة وتقدر بحوالى 1479.6 جنيهاً للفدان، وهو ما يشير إلى أن منتجى الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

(٢) تكلفة مستلزمات إنتاج محصول الذرة الشامية المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى) تقدر بحوالى475 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن التكلفة الإقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى 8.7% حيث بلغت التكلفة الإقتصادية حوالى 520 جنيهاً للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت سالبة بحوالى 45 جنيهاً للفدان، ما يشير إلي عدم وجود دعماً لمستلزمات إنتاج محصول الذرة الشامية، ما يعني أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعار العالمية.

(٣) تكلفة الموارد المحلية الغير متبادلة تجارياً تقدر بحوالى 1911.4 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تزيد عن التكلفة الإقتصادية بحوالى 10.1% والتى بلغت حوالى 1735.6 جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات الموارد المحلية موجبة بحوالى 175.8 جنيهاً للفدان، وربما يرجع الإقتراب النسبى لقيمة التكلفة المحلية من القيمة الإقتصادية لها إلى أهمية محصول الذرة الشامية كمحصول إستراتيجى لتحقيق الأمن الغذائى.

(٤) صافى العائد الفدانى لمحصول الذرة الشامية يقدر بحوالى 1979.7 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهو يقل بحوالى 44.9% عن نظيره المحسوب بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالى3590.1 جنيهاً، وبالتالى فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول الذرة الشامية سالبة بحوالى 1610.4جنيهاً للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجى الذرة الشامية فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالى تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية.

(٥) القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية بلغت حوالى 3891.1 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل بحوالى 26.9%عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية للقيمة المضافة

حوالى5325.7 جنيهاً، وبالتالى فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالى 1434.6 جنيهاً للفدان، وهو مايشير إلى إنخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجى لمحصول الذرة الشامية.

جدول (٤): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الذرة الشامية فى مصر خلال الفترة (1998-2013)

نوع التقييم	إجمالى العائد (جنية/فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنية/فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنية/فدان)	صافى العائد (جنية/فدان)	القيمة المضافة (جنية/فدان)
المالى	4366.1	475	1911.4	1979.7	3891.1
الإقتصادى	5845.7	520	1735.6	3590.1	5325.7
التحويلات	-1479.6	-45	175.8	-1610.4	-1434.6

المصدر: حسبت من بيانات الجداول أرقام (2,1).

٣-مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز

تشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الأرز فى مصر خلال الفترة (1998-2013) والموضحة بالجدول (5) إلى أن:

(١) إجمالى الإيرادات المالية المحققة لمحصول الأرز تقدر بحوالى 5355.2 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن القيمة الإقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالى 25.2% حيث بلغت القيمة الإقتصادية لتلك الإيرادات حوالى 7161.6 جنيهاً للفدان، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول الأرز كانت سالبة وتقدر بحوالى1806.4 جنيهاً للفدان وهو ما يشير إلى أن منتجى الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعرا محليا للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

(٢) تكلفة مستلزمات إنتاج محصول الأرز المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى) تقدر بحوالى 443 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن التكلفة الإقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى 9.6% حيث بلغت التكلفة الإقتصادية حوالى 489.9 جنيهاً للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت سالبة بحوالى 46.9 جنيهاً للفدان، ما يشير إلي عدم وجود دعماً لمستلزمات إنتاج محصول الأرز، ما يعني أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعار العالمية.

(٣) تكلفة الموارد المحلية الغير متبادلة تجارياً تقدر بحوالى 2357.3 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة وهى تزيد عن التكلفة الإقتصادية بحوالى 6% والتى بلغت حوالى 2224.8 جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات الموارد المحلية موجبة بحوالى 132.5 جنية للفدان، ويشير ذلك إلي زيادة قيمة التكلفة المحلية عن القيمة الإقتصادية لها نظراً لأهمية محصول الأرز كمحصول إستراتيجى لتحقيق الأمن الغذائى.

(٤) صافى العائد الفدانى لمحصول الأرز يقدر بحوالى 2554.9 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهو يقل بحوالى 42.5%عن نظيره المحسوب بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالى 4446.9 جنيهاً وبالتالى فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول الأرز سالبة بحوالى 1892 جنيهاً للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجى الأرز فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالى تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية.

(٥) القيمة المضافة لمحصول الأرز بلغت حوالى 4912.2 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل بحوالي 26.4%عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية للقيمة المضافة حوالى 6671.7جنيهاً وبالتالى فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالى 1759.5 جنيهاً للفدان، وهو ما يشير إلى إنخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجى لمحصول الأرز.

جدول (٥): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الأرز فى مصر خلال الفترة (1998-2013)

نوع التقييم	إجمالى العائد (جنية/فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنية/فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنية/فدان)	صافى العائد (جنية/فدان)	القيمة المضافة (جنية/فدان)
المالى	5355.2	443	2357.3	2554.9	4912.2

الإقتصادى	7161.6	489.9	2224.8	4446.9	6671.7
التحويلات	-1806.4	-46.9	132.5	-1892	-1759.5

المصدر: حسبت من بيانات الجداول أرقام (2,1).

٤- مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن

تشير نتائج مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القطن فى مصر خلال الفترة (1998-2013) والموضحة بالجدول (6) إلى أن:

(١) إجمالى الإيرادات المالية المحققة لمحصول القطن تقدر بحوالى 5008.9 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن القيمة الإقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالى 24.9% حيث بلغت القيمة الإقتصادية لتلك الإيرادات حوالى 6673.9 جنيهاً للفدان، كما يتضح أن تحويلات العائد لمحصول القطن كانت سالبة وتقدر بحوالى1665 جنيهاً للفدان، وهو ما يشير إلى أن منتجى القطن فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

(٢) تكلفة مستلزمات إنتاج محصول القطن المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى) تقدر بحوالى 573جنية للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل عن التكلفة الإقتصادية لتلك المستلزمات بحوالى 9.8% حيث بلغت التكلفة الإقتصادية حوالى 635.1 جنيهاً للفدان، كما يتبين أن تحويلات تلك التكلفة كانت سالبة بحوالى 62.1 جنيهاً للفدان، ما يشير إلي عدم وجود دعماً لمستلزمات إنتاج محصول القطن، ما يعني أن تكلفة المدخلات بالأسعار المحلية أقل من نظيرتها بالأسعار العالمية.

(٣) تكلفة الموارد المحلية الغير متبادلة تجارياً تقدر بحوالى 2669 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تزيد عن التكلفة الإقتصادية بحوالى 11.4% والتى بلغت حوالى 2396.2 جنيهاً للفدان، وبالتالى فقد كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالى 272.8 جنيهاً للفدان، ويشير ذلك إلي زيادة قيمة التكلفة المحلية عن القيمة الإقتصادية لها نظراً لأهمية محصول القطن كمحصول إستراتيجى لتحقيق الأمن الغذائى.

(٤) صافى العائد الفدانى لمحصول القطن يقدر بحوالى 1766.9 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهو يقل بحوالى 51.5%عن نظيره المحسوب بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية لصافى العائد الفدانى حوالى 3642.6 جنيهاً، وبالتالى فقد كانت تحويلات صافى العائد لمحصول القطن سالبة بحوالى 1875.7 جنيهاً للفدان، وهو ما يؤكد أن منتجى القطن فى مصر كانوا يتقاضون سعراً محلياً للمحصول أقل من نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالى تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين صافى العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية، وهو ما يفسر أسباب تخلى معظم المنتجين عن زراعة محصول القطن فى مصر وتقلص المساحة المخصصة لإنتاجه.

(٥) القيمة المضافة لمحصول القطن بلغت حوالى 4435.9 جنيهاً للفدان كمتوسط للفترة، وهى تقل بحوالى 26.5% عن نظيرتها المحسوبة بالقيمة الإقتصادية، حيث بلغت القيمة الإقتصادية للقيمة المضافة حوالى 6038.8جنيهاً، وبالتالى فقد كانت تحويلات القيمة المضافة للمحصول سالبة بحوالى 1602.9 جنيهاً للفدان، وهو ما يشير إلى إنخفاض كفاءة أداء النشاط الإنتاجى لمحصول القطن نتيجة إنخفاض قيمة صافى العائد المتحقق من زراعته.

جدول (٦): مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول القطن فى مصر خلال الفترة (1998-2013)

نوع التقييم	إجمالى العائد (جنية/فدان)	تكلفة مستلزمات الإنتاج (جنية/فدان)	تكلفة الموارد المحلية (جنية/فدان)	صافى العائد (جنية/فدان)	القيمة المضافة (جنية/فدان)
المالى	5008.9	573	2669	1766.9	4435.9
الإقتصادى	6673.9	635.1	2396.2	3642.6	6038.8

التحويلات	-1665	-62.1	272.8	-1875.7	-1602.9

المصدر: حسبت من بيانات الجداول أرقام (2,1).

رابعاً: معاملات الحماية والميزة النسبية لأهم المحاصيل الرئيسية

توضح بيانات الجدول رقم (7) نتائج قياس كل من معامل الحماية الأسمى للمنتج، ومعامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجارياً، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل تكلفة الموارد المحلية بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن كمتوسط للفترة (1998-2013) ومنها يتضح أن:

١- بالنسبة لمعامل الحماية الإسمى للمنتجات (NBCO)

للتعرف على مدى إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، وبالتالى قياس أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلى سواء بدعم المنتج أو فرض ضرائب غير مباشرة عليه، فتم حساب معاملات الحماية الأسمية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998-2013)، والموضحة بالجدول (7) حيث تبين أن جميع المحاصيل الأربعة يتحمل منتجوها ضرائب ضمنية تتمثل فى الفرق بين الأسعار المزرعية المحلية وأسعار الحدود لتلك المحاصيل، حيث بلغت قيمة هذا المعامل حوالى 0.78، 0.75 ، 0.75 ، 0.75 بالنسبة للمحاصيل الأربعة على الترتيب كمتوسط للفترة (1998-2013)، وهذا يعني أن مزارعي تلك المحاصيل لا يحصلون إلا علي ما يعادل نحو 78%، 75%، 75%، 75% فقط من قيمة ناتج هذه المحاصيل بالسعر العالمي، وهذا يعني أن هناك ضرائب ضمنية يتحملها منتجي تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 22%، 25%، 25%، 25% من السعر العالمى لكل محصول منها على الترتيب كمتوسط لنفس الفترة، وقد بلغت قيمة الضرائب الضمنية المفروضة على إنتاج الفدان من تلك المحاصيل حوالى 1291 ، 1480 ، 1804 ، 1665 جنية للفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن على الترتيب كمتوسط لنفس الفترة، ويبين ذلك تخلى الدولة عن التدخل بسياسات سعرية لحماية الإنتاج المحلى من تلك المجموعة من المحاصيل الإستراتيجية بعد التطبيق الكامل لبرنامج الإصلاح الإقتصادى وذلك على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائى خاصة في ظل الزيادة السكانية المضطردة، وكذلك بالنسبة لإنتاج محصول القطن لزيادة حصيلة الصادرات منه أو حتى المحافظة عليها وكذلك تلبية إحتياجات المغازل المحلية لتشغيل مصانع غزل ونسج القطن.

٢-معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجارياً (NBCD)

تم قياس معاملات الحماية الإسمية للمدخلات المتبادلة تجارياً (الأسمدة والمبيدات والتقاوى) والمستخدمة في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن، وذلك لقياس النسبة بين تكلفة المدخلات المتبادلة تجارياً بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الإقتصادية خلال الفترة (1998-2013)، وتوضح بيانات الجدول (7) أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل محل الدراسة حيث بلغت حوالى 0.91، 0.91 ،0.90 ، 0.90 بالنسب لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن على الترتيب كمتوسط للفترة (1998-2013)، ويبين ذلك أن الأسعار المحلية لمستلزمات إنتاج تلك المحاصيل كانت أقل من مثيلتها بالأسعار العالمية لها أي أن الدولة كانت تتحمل بعضاً من قيمة تكاليف تلك المستلزمات فى صورة دعم أستهدفت منه تشجيع زيادة إنتاج تلك المحاصيل الإستراتيجية الأربعة، وقد بلغت قيمة دعم مستلزمات إنتاج الفدان لتلك المحاصيل الأربعة من أسمدة كيماوية وتقاوى ومبيدات حوالى 40 ، 45 ، 47 ، 62 جنية للفدان تمثل حوالى 9%، 9%، 10%، 10% من متوسط الأسعار العالمية لتلك المستلزمات كمتوسط للفترة (1998-2013) لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن على الترتيب.

٣-معامل الحماية الفعال (EPC)

للتعرف على مدى وجود تشوهات سعرية فى أى من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات الإنتاج على حد سواء، وبالتالى قياس صافى أثر السياسة الإقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج وأسواق مستلزمات

الإنتاج، فقد تم حساب معامل الحماية الفعال لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998–2013) حيث أوضحت نتائج القياس أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل محل الدراسة حيث بلغت حوالى 0.77، 0.73، 0.74، 0.73 بالنسبة لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب كمتوسط للفترة (1998–2013)، أي أن القيمة المضافة لتلك المحاصيل بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد علي أن هناك ضرائب ضمنية علي منتجي هذه المحاصيل خلال فترة الدراسة بلغت نحو 23%، 27%، 26%، 27% علي الترتيب بقيمة تقدر بحوالي 1251، 1435، 1760، 1603 جنية للفدان بالنسبة لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب كمتوسط للفترة، وبالتالى عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعوا تلك المجموعة من المحاصيل وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات إنتاجها، حيث فاقت نسب الضرائب الضمنية نسب دعم مستلزمات الإنتاج مما يدل على معاناة منتجوا تلك المحاصيل من حماية سالبة من الدولة لإنتاجها، وهوالأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة إنتاج تلك المحاصيل.

جدول (٧): معاملات الحماية والميزة النسبية لأهم المحاصيل الرئيسية فى مصر لمتوسط الفترة (1998–2013)

المحصول	معامل الحماية الأسمى للمنتج (NPCO)			معامل الحماية الأسمى للمدخلات المتبادلة تجارياً (NBCO)			معامل الحماية الفعال (EPC)			تكلفة الموارد المحلية (DRC)
	القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		القيمة	الدعم أو الضرائب		
		%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان		%	جنيه/فدان	
القمح	0.78	22	1291.2	0.91	9	40.3	0.77	23	1250.9	0.33
الذرة الشامية	0.75	25	1479.6	0.91	9	45	0.73	27	1434.6	0.33
الأرز	0.75	25	1806.4	0.90	10	46.9	0.74	26	1759.5	0.33
القطن	0.75	25	1665	0.90	10	62.1	0.73	27	1602.9	0.40

المصدر: حسبت من بيانات الجداول أرقام (3-6).

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC)

لقياس الكفاءة الإقتصادية الكلية لأنشطة إنتاج المحاصيل محل الدراسة، وذلك بمقارنة التكلفة الإقتصادية لإستخدام الموارد المحلية المستخدمة فى إنتاج تلك المحاصيل بصافى التدفق الأجنبى المتولد عن إنتاجها، أو بصورة أخرى توضيح الميزة النسبية لكل محصول منها على المستوى القومى من حيث إمكانية إنتاجه محلياً أو الإعتماد على استيراده من الخارج، فقد تم حساب معاملات تكلفة الموارد المحلية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998–2013)، حيث توضح نتائج القياس المبينة بالجدول (7)أن قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالى0.33 ، 0.33، 0.33، 0.40 بالنسبة لنفس المحاصيل الأربعة على الترتيب كمتوسط للفترة (1998–2013)، ويبين ذلك أن إنتاج المحاصيل الأربعة محلياً يعد أفضل من الإعتماد على إستيرادها من الخارج، ووفقاً لهذه المعاملات يتضح أن القمح والذرة الشامية والأرز يعدوا الأفضل يليهم القطن، مما يعتبر مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع فى إنتاج تلك المحاصيل سواء على حساب بعضها أو على حساب المحاصيل الأخرى.

الملخص والتوصيات

استهدف البحث تحليل السياسات الإنتاجية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن في ظل المتغيرات التي تؤثر على الأسعار المحلية والعالمية من خلال تقدير معاملات الحماية الإسمية والفعالة، ومعاملات تكلفة الموارد المحلية، ومن ثم إستخدام تلك المعاملات في تقدير مصفوفة تحليل السياسيات الزراعية لكل محصول منها، وبالتالي الوقوف على مؤشرات الحماية السعرية لكل من المنتج والمستهلك، وأيضاً الميزة النسبية لإنتاج كل محصول، ويعتمد البحث على عدة أساليب بحثية لتحقيق أهدافه، تتمثل في التحليل الإقتصادي الوصفي لشرح ووصف المتغيرات البحثية، بالإضافة إلى إستخدام أسلوب التحليل القياسي، وتقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الحماية التي

يتمتع بها منتجي محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن، ومدى تحمل الدولة لأعباء دعم هذه المحاصيل سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائي أو لمستلزمات الإنتاج، ومن ثم إظهار التشوهات الحادثة في كل من أسواق المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998-2013).

وفيما يتعلق بنتائج البحث فقد تبين من نتائج التحليل المالي والإقتصادي لبنود تكاليف إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن خلال الفترة (1998-2013)، تفوق التقييم المالي عن التقييم الإقتصادي لأجور العمال المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل، ما يشير إلي إرتفاع الأسعار المحلية لأجور العمالة الزراعية بالنسبة للأسعار العالمية، في حين تبين تفوق التقييم الإقتصادي عن التقييم المالي لكل من أجور الآلات وتكاليف مستلزمات الإنتاج لمحاصيل الدراسة، ما يشير إلي إنخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية مقارنة بالأسعار العالمية، كما يوضح إستمرار تحمل الدولة لعبء دعم مستلزمات الإنتاج لتلك المحاصيل بهدف تشجيع زراعتها بإعتبارها محاصيل إستراتيجية. وفيما يتعلق بنتائج التحليل المالي والإقتصادي لعوائد إنتاج الفدان من تلك المحاصيل، فقد بينت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت أقل من العوائد الإقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة، حيث بلغت العوائد المالية حوالى4691.3 ، 4366.1 ، 5355.2، 5008.9 جنية للفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن كمتوسط للفترة (1998-2013) على الترتيب، بينما بلغت متوسط العوائد الإقتصادية حوالى 5982.5 ،5845.7، 7161.6، 6673.9 جنية لنفس المجموعة من المحاصيل على الترتيب، ويبين ذلك أن منتجى تلك المجموعة من المحاصيل الإستراتيجية قد ظلـــوا يتحملون ضريبة ضمنية تتمثل فى الفرق بين القيمة الإقتصادية القيمة المالية لإنتاجهم من المحاصيل وذلك على الرغم من تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى بصورة كاملة بالنسبة لإنتاج وتجارة تلك المحاصيل.

وفيما يتعلق بمعاملات الحماية والميزة النسبية لمحاصيل الدراسة، فقد أشارت قيمة معامل الحماية الإسمية للمنتجات إلي أن جميع المحاصيل الأربعة يتحمل منتجوها ضرائب ضمنية تتمثل فى الفرق بين الأسعار المزرعية المحلية وأسعار الحدود لتلك المحاصيل بلغت نسبة تلك الضريبة الضمنية حوالى 22% ، 25%، 25%، 25% من السعر العالمى لكل محصول، كما أشار معامل الحماية الأسمي للمدخلات المتبادلة تجارياً والمستخدمة في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقطن إلي أن قيمة هذا المعامل كانت أقل من الواحد الصحيح بالنسبة لجميع المحاصيل محل الدراسة حيث بلغت حوالى 0.91 ، 0.91 ، 0.90، 0.90 بالنسب لمحاصيل الدراسة، ما يوضح أن الدولة تتحمل بعضاً من قيمة تكاليف تلك المستلزمات في صورة دعم أستهدفت منه تشجيع زيادة إنتاج تلك المحاصيل الإستراتيجية الأربعة، بينما أشارت قيمة معامل الحماية الفعال البالغة نحو 0.77، 0.73، 0.74، 0.73 بالنسبة لنفس المجموعة من المحاصيل إلي أن القيمة المضافة لتلك المحاصيل بالأسعار المحلية تقل عن نظيرتها المقيمة بأسعار الظل مما يؤكد علي أن هناك ضرائب ضمنية علي منتجي هذه المحاصيل خلال فترة الدراسة بلغت نحو 23%، 27%، 26%، 27% علي الترتيب بقيمة تقدر بحوالي 1251، 1435، 1760، 1603 جنية للفدان، وبالتالي عدم وجود توازن بين قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها مزارعو تلك المجموعة من المحاصيل وقيمة الدعم الذى تقدمه الدولة لتوفير مستلزمات إنتاجها، حيث فاقت نسب الضرائب الضمنية نسب دعم مستلزمات الإنتاج مما يدل على معاناة منتجوا تلك المحاصيل من حماية سالبة من الدولة لإنتاجها، وهوالأمر الذى يفسر إنخفاض أو عدم زيادة المساحات المخصصة إنتاج تلك المحاصيل، كما أشارت قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية إلي أن إنتاج المحاصيل الأربعة محلياً يعد أفضل من الإعتماد على إستيرادها من الخارج، ووفقاً لهذا المعاملات يتضح القمح والذرة الشامية والأرز يعدوا الأفضل يليهم القطن، مما يعتبر مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع فى إنتاج تلك المحاصيل سواء على حساب بعضها أو على حساب المحاصيل الأخرى.

وتوصي الدراسة بضرورة تشجيع منتجي محاصيل (القمح، الذرة الشامية، الأرز والقطن) بالتوسع في زراعة تلك المحاصيل الإستراتيجية عن طريق الإعلان مقدماً قبل موعد زراعتها بوقت كاف عن الحد الأدني لأسعار توريدها بما يتناسب مع الأسعار العالمية ويحقق لهم صافي عائد مجزي، مع الإهتمام بالسياسات الخاصة بتخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة علي المنتجين وإعادة النظر في السياسات الزراعية لتلك المحاصيل عن طريق وضع سياسة طويلة المدي لدعم المنتجين خاصة السلع الإستيرادية الضرورية لتقليل الأعباء التي يتحملها المنتج من ناحية وتوفير النقد الأجنبي لصالح الدولة من الناحية الأخري، ضرورة وضع سياسة إنتاجية خاصة لتلك المحاصيل تعتمد علي زيادة الميزة التنافسية لصادرات الأرز والقطن لزيادة حصيلة النقد الأجنبي منهما، بالإضافة إلي ضرورة التوسع في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية لتقليل حجم الواردات منهما، بالإضافة لأهمية إستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية من تلك المحاصيل تتوافق مع الظروف المصرية، مع ضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بمساعدة الجهات البحثية والإرشادية.

المراجع

(١) البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد متفرقة.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

(٤) إيمان محمد أحمد بديوي (دكتور)، بعض مؤشرات المزايا النسبية والتنافسية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد ٢٢، العدد الأول، مارس ٢٠١٢.

(٥) شريف محمد سمير فياض (دكتور)، آخرون، دراسة مقارنة للمؤشر المركب للتنافسية والميزة الظاهرية لصادرات البطاطس المصرية إلي الإتحاد الأوروبي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد ١٥، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٥.

(٦) مسعد السعيد رجب (دكتور)، آخرون، تحليل السياسات الإنتاجية لأهم المحاصيل التصديرية المصرية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد ٢٣، العدد الأول، مارس ٢٠١٣.

(٧) منال السيد محمد الخشن (دكتور)، دراسة إقتصادية للصادرات الزراعية المصرية لأهم أصناف الموالح المصرية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد ٢٣، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠٠٥.

(٨) مني فخري جورجي (دكتور)، آخرون، أثر السياسات السعرية الزراعية علي بعض محاصيل الحبوب في مصر، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد ٢٣، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٣.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، السياسات الزراعية السعرية، المكتب الإقليمي للشرق الأدني بمنظمة الأغذية والزراعة، القاهرة ١٩٩٣.

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوى، أعداد متفرقة.

(١١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد الزراعى، أعداد متفرقة.

(12) الموقع الإلكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة، http://www.fao.org

The Role of Agricultural Policies in the development of Farmers' Income and Food Security

Dr. Mohammad Mohammad sokar **Dr. Zaky Ismail Zaky Nassar**
Dr. Essam Sabry Soliman Ali

Summary

Targeted research policy analysis productivity crops wheat, corn, rice and cotton, in light of the changes that affect the prices of local and international transactions during the nominal and effective protection, transactions cost of local resources, and appreciate some transactions matrix production policy analysis that can identify the levels of protection enjoyed by producers of crops of wheat, corn, rice, cotton, and the extent of the burdens of the State support for these crops, whether this support is directed final product or inputs, and then show distortions incident in each of the final product markets and production wheat crops, corn, rice and cotton during the period (1998-2013).

With regard to the results of the research of the results of the financial and economic analysis of the terms of production costs than financial evaluation for the economic valuation of wages of workers employed in the production of those crops, while showing the superiority of economic evaluation of the financial assessment for each of the wages of machinery costs and crops production requirements study, with regard to the results of the financial and economic analysis of production per feddan of those crops, the results of the evaluation indicated that the financial returns were less than the economic returns of all crops, this shows that the producers of that group of strategic crops has remained bear a tax.

With respect to the transactions protection comparative advantage cultivation of crops, the study pointed out that the value of the parameter nominal protection products that all four crop producers bear the taxes accounted for about 22 Percent , 25 Percent, 25 Percent, 25 percent of the world price for each crop protection factor, as indicated nominal commercial mutual inputs to the value of this parameter was less than one for all crops in the study which amounted to about 0.91, 0.91 , 0.90, 0.90 percentages study crops, while the value of the coefficient of effective protection of about 0.77, 0.73, 0.74, 0.73 for the same group of crops to the value-added of those crops domestic prices less than its counterpart resident shadow prices, which confirms that there is no tax Implicit to the producers of these crops during the study period amounted to about 23 %, 27 %, 26% and 27% respectively, and thus the lack of balance between the value of implicit taxes borne by the farmers that group of crops and the value of the support provided by the State to provide requirements for production.

The study recommends that the need to encourage producers of crops (wheat, maize, rice and cotton) expansion in the cultivation of those strategic crops through the declaration in advance before the date of the grown sufficiently in advance of the minimum price of supply commensurate with world prices and rewarding them net revenues, with special attention to policies to ease direct and indirect taxes imposed on producers and consideration of the agricultural policies of those crops through a long-term policy to support producers, import goods necessary to reduce the burdens borne by the product on the one hand and provide foreign exchange for the benefit of the State on the other.